التحركات المناهضة لمشروع تطوير الميدان تدخل يومها الـ14

تركيا: الشرطة تستبق لقاء أردوغان بالمحتجين.. باقتحام «تقسيم»

محتجون يتأهبون لمواجهة الشرطة

قوات مكافحة الشغب لدى اقتحامها للميدان

أرينتش: لن نسمح بالمظاهرات غير القانونية وسنستمع لوجهة نظر المعارضين

قوات مكافحة الشغب استخدمت خراطيم المياه والقنابل الدخانية في الاقتحام

اسطنبول - «وكالات»: اقتحمت شرطة مكافحة الشغب التركية صباح الامس ميدان تقسيم في إسطنبول الذي يشهد احتجاجات ضد حكومة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان. وذلك قبل لقاء مرتقب اليوم الأربعاء لأردوغان بمجموعة من المحتجين.

وقال شهود عيان إن مئات من شرطة مكافحة الشغب استخدموا خراطيم المياه وأطلقوا الغاز المسيل للدموع لتفريق أعداد صغيرة من المحتجين. كما ذكرت وسائل إعلام تركية أن الشرطة المدعومة بمدرعات أزالت الحواجز التي وضعها المتظاهرون في محيط الميدان وذكر شهود عيان أن الشرطة أطلقت بعض قنابل الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي ضد المتظاهرين الذي فروا باتجاه حديقة جيزي التي ينصب فيها المتظاهرون خيامهم..

ووفق مراسلون فإن الاشتباكات جرت في بعض الشوارع المؤدية للساحة ولم تشمل حديقة جيزي المحاذية للساحة حيث نصب مئات المحتجين خيما لهم.

وذكر مراسلون أن المحتجين الذين اشتبكوا مع الشرطة أعدادهم قليلة لا تتجاوز العشرات بعد إصدار منظمي الاحتجاج نداء إلى أنصارهم بعدم الاشتباك مع الشرطة.

وقد أكد حاكم إسطنبول حسين أفني موتلو على حسابه الخاص على موقع تويتر أن العملية لا تهدف إلى طرد المتظاهرين من الحديقة، مشيرا إلى أن الهدف منها هو إزالة اللافتات والرسوم من الساحة.

وأكد أن الشرطة لن تمس حديقة جيزي وتقسيم، وخاطب المتظاهرين «إنكم في عهدة أشقائكم الشرطيين» ودعاهم إلى البقاء بمنأى عما يرتكبه من وصفهم بعناصر يسعون إلى الاستفزاز.

وكان بولنت أرينتش -نائب رئيس الوزراء التركي- قد أعلن أن أردوغان سيلتقي اليوم الأربعاء مجموعة من منظمي الاحتجاجات في مسعى لإنهاء الأزمة، لكنه حذر من أن المظاهرات غير القانونية لن يسمح بها في تركيا.

وأعلن أرينتش للصحافيين إثر جلسة لمجلس الوزراء الاثنين أن رئيس الوزراء أعطى موعدا لمجموعة من الممثلين عن المحتجين وسيلتقي بهم في ميدان تقسيم، دون أن يحدد هوية هذه المجموعة.

وقال إن المحتجين طلبوا الاجتماع مع رئيس الوزراء وهو وافق، مشيرا إلى أن الهدف سيكون العمل على إنهاء الاحتجاجات المتواصلة على خلفية مشروع لتطوير ميدان تقسيم. وأضاف أرينتش أن رئيس الوزراء سيستمع إلى ما سيقولونه.

غير أن المسؤول التركي حذر من أن المظاهرات «غير القانونية لن يسمح بها بعد اليوم في تركيا»، وقال «نعيش في دولة قانون، على الجميع أن يكونوا مسؤولين عن أفعالهم في دولة القانون».

وكان أردوغان حذر المحتجين، وشبه هذه الاضطرابات بمحاولة قام بها الجيش قبل ست سنوات للحد من سلطته، مؤكدا أن لصبره حدودا. كما رفض حزب العدالة والتنمية الذي يقوده دعوات المعارضة لإجراء انتخابات مبكرة تخرج البلاد من أزمة الاحتجاجات.

وبشأن مصير مشروع تطوير ساحة تقسيم الذي أثار الاحتجاجات، أوضح نائب أردوغان أن الحكومة ستلتزم قرارات القضاء، مشيرا إلى أن ثمة قرارا علق أعمال التطوير وأربع شكاوى أخرى لم ينظر فيها بعد حتى الآن. وأضاف نائب أردوغان أنه إذا قررت المحكمة في النهاية أن هذا المشروع غير جيد، فسيكون ممكنا عندها إعادة النظر فيه.

وقد اكملت الاحتجاجات يومها الثالث عشر، واستخدمت الشرطة التركية في وقت سابق الغاز المدمع لتفريق مجموعة متظاهرين تجمعت خارج السفارة الأميركية في العاصمة أنقرة، في حين أحيل 13 شخصا للمحكمة بتهمة إثارة أعمال شغب، وذلك بعد تحذيرات للمحتجين من طرف أردوغان.

وتشير أرقام اتحاد الأطباء الأتراك إلى مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة أكثر من أربعة آلاف بجروح جرّاء الاحتجاجات التي كانت قد امتدت من ساحة تقسيم إلى العديد من المدن والمحافظات التركية، وكانت انطلقت عقب تدخل الشرطة بعنف ضد محتجين على إعلان الحكومة عن مشروع لتطوير ميدان تقسيم، وهو ما رفضته المعارضة بدعوى أن ذلك من شأنه تدمير «القيمة التاريخية والبيئية» للميدان.

من جهة أخرى، وقع الرئيس التركي عبد الله غول الاثنين قانونا بشأن استهلاك وبيع الكحول في تركيا، سبق أن طالب المتظاهرون المعارضون لحكومة رجب طيب أردوغان بإلغائه.

وجاء في بيان صادر عن الرئاسة التركية أن الرئيس وقع القانون 6487 وأرسله إلى مكتب رئيس الحكومة لنشره في الجريدة الرسمية. وصوت البرلمان على هذا القانون في الرابع والعشرين من مايو بمبادرة من حزب العدالة والتنمية الحاكم.

وبموجب هذا القانون سيحظر بيع الكحول في الأراضي التركية بين الساعة 22.00 والسادسة صباحا، كما سيمنع بيعه تماما وفي كل الأوقات على مقربة من المساجد والمدارس. كما بات إجباريا وضع جملة تذكر بمساوئ استهلاك الكحول على كل عبوة أو زجاجة كحول.

شمال

شبح الحل

المعلومات في مداولته الاولى بالاجماع، فضلا عن إقرار المداولة الثانية لتعديل قانون الرعاية السكنية الخاص بالمرأة وسط إجماع نيابي ورفض حكومي.

وأحال المجلس على الحكومة الاقتراح بقانون بتعديل بعض احكام القانون رقم «6 لسنة 2008» في شأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية الى شركة مساهمة بعد الموافقة عليه في مداولتيه الاولى والثانية بالاجماع.

كما وافق على الاقتراح بقانون في شأن انشاء هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات في مداولته الاولى بالاجماع، وأكد عدد من النواب خلال المناقشة اهمية اقرار القانون لمعالجة الاختلالات في قطاع الاتصالات لاسيما ما يفرضه القانون المذكور من دور رقابي في هذا المجال مشددين على ضرورة ان يتولى المختصون والعناصر الكفؤة مسؤولية الاشراف على هيئة الاتصالات، ومن المقرر ان يصوت المجلس في جلسته التكميلية اليوم على القانون في مداولته الثانية بعد مناقشة التعديلات المقدمة عليه ومن ثم احالته على الحكومة.

وأحال المجلس على الحكومة قانونا بتعديل بعض احكام القانون رقم «47 لسنة 1993» في شأن الرعاية السكنية بعد الموافقة عليه في مداولتيه الاولى والثانية.

وجاءت نتيجة التصويت بموافقة 37 عضوا من اصل الحضور البالغ عددهم 45 عضوا فيما رفضه ثمانية اعضاء.

ونصت المادة الاولى من القانون على ان «يقدم بنك التسليف والادخار قرضا بلا فوائد يساوي قيمة القرض المنصوص عليه في القانون بغرض توفير السكن الملائم الى كل من المرأة الكويتية المطلقة طلاقا بائنا والمرأة الكويتية الارملة ولأي منهن اولاد اذا لم تتوافر فيهم شروط الاسرة المستحقة للرعاية السكنية وفقا لاحكام القانون رقم «47 لسنة 1993» وبشرط الا تكون اي منهن متمتعة بحق السكن ما لم تتنازل عن هذا الحق».

وافادت المادة الثانية بانه «تستحق المرأة الكويتية اعتبارا من اول الشهر التالي لانقضاء شهر من تاريخ تقدمها بطلب الحصول على القرض او على المسكن الملائم بقيمة ايجارية منخفضة وحتى الاستجابة الفعلية لطلبها بدل ايجار شهري يساوي مقداره بدل الايجار المنصوص عليه في القانون ووفقا للشروط الواردة مع عدم صرف فروق مالية عن الفترة الماضية السابقة على تاريخ العمل بحكم هذه المادة».

من جانب آخر وافق المجلس على اقتراح بتخصيص ساعة من جلسة اليوم لمناقشة القرار الحكومي الخاص باحالة من أكمل 30 سنة في الخدمة الى التقاعد وموضوع المتقاعدين من العاملين في سلك المطافي.

وابدت الحكومة على لسان الوزيرة رولا دشتي موافقتها على المناقشة شرط «الانتهاء من الاتفاقيات المدرجة على جدول الاعمال»... غير ان الرئيس علي الراشد نبه الحكومة إلى أن الاتفاقيات ستناقش في جلسة غد الخميس.

وافادت المذكرة الايضاحية للاقتراح بقانون في شأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية الى شركة مساهمة، بان التعديلات التي اجريت على قانون «6 لسنة 2008» كانت نتيجة للمرحلة الانتقالية التي تمر بها مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية، وتحولها من مؤسسة عامة الى شركة مساهمة، وما تواجهه من صعوبات مالية تجعلها عاجزة عن القيام بمهامها ككيان اقتصادي له طابع قوي مما يستلزم تدخل الدولة لدعمها ماليا وقانونيا لتحقيق هدف التحول.

واوضحت التعديلات انه يتولى ادارة الشركة مجلس ادارة مكون من سبعة اشخاص يعينون بقرار من الجمعية العمومية للشركة.

ومنحت التعديلات على القانون العاملين الكويتيين المنقولين من المؤسسة الى الشركة الحق في الاكتتاب برأسمال الشركة بنسبة 3 في المئة، فيما منحت الراغبين من العاملين الكويتيين المنقولين من المؤسسة الى الشركة الحق بالاكتتاب بنسبة 2 في المئة، وكذلك الراغبين من الموظفين السابقين الذين انتهت خدمتهم من المؤسسة من غير المشمولين في هذا القانون، بالشروط التفضيلية التي يضعها مجلس الوزراء.

واضافت التعديلات انه «لا يحق للمساهمين الذين آلت اليهم الاسهم «وفقا للفقرة السابقة» التصرف فيها بالبيع او التنازل قبل مضي ثلاث سنوات من تاريخ الاكتتاب وقبل سداد قيمة الاسهم بالكامل» على ان تطرح الاسهم التي لم يكتتب بها من النسبة السابقة للاكتتاب العام.

ومنحت التعديلات على القانون الدولة سهما ذهبيا في ملكية الشركة التي تأسست وفقا لاحكام القانون المذكور ويصدر قرار من مجلس الوزراء بمنح حقوق السهم الذهبي ويحدد فيه الميزة التصويتية للسهم الذهبي ومن يمارسها والضوابط والحالات التي تحدد النطاق الذي يكفل حماية المصلحة العامة.

وذكرت ان مجلس الوزراء يحدد الحد الادنى لنسبة العمالة الكويتية في الشركة، على الا تقل عما كانت عليه في المؤسسة من تاريخ العمل بهذا القانون، مع اعطاء اولوية التوظيف للكويتيين على ان يضع المجلس الشروط التفصيلية والاجراءات اللازمة لتنفيذ هذا الالتزام.

وفي مداخلته حول هذ الموضوع قال النائب حسين القلاف: «عندما نتحدث عن الخطوط الجوية الكويتية ، فنحن بحاجة الى الوقفة مع النفس.. نحن في سرقة عصر وهذا ما جاء على لسان المستشار الماليزي».

وذكر أن «رأسمال الكويتية 250 مليون وتخسر بينما الاماراتية راسمالها 70 مليون وتكسب؟». مبينا ان «المجلس لم يحل مشكلة موظفي الخطوط الكويتية، وهذا يعتبر ظلما للمواطن الكويتي».

واشار النائب صالح عاشور إلى ان «الخطوط الكويتية مثال صارخ على غياب الرؤية الحكومية، فهل يعقل ان يحدث الفشل في حل ازمة الكويتية على مدار 10 سنوات ؟..اعتقد ان الهدف من التعطيل هو تدمير الكويتية لمصلحة الكبار».

وابدى النائب خالد الشليمي رفضه لخصخصة الكويتية نهائيا ، مؤكدا أن «سبب انهيار الكويتية، الفساد الاداري والمالي.. فرأسمالها كان 900 مليون حاليا انخفض لـ250 بحجة ان تنهض المؤسسة بنفسها».

وعقب النائب سعدون حماد بقوله: حرصنا على التصويت على قانون الخطوط الجوية الكويتية لاهميته، متسائلا في الوقت نفسه: «لماذا تجهز اسطول الكويتية ما دمنا عازمنا على بيعها؟، مضيفا أن «المشكلة ان هذا الموضوع لم يعرض على الجهات الرقابية وممثل هيئة الاستثمار قدم استقالته ونتمنى ان يخبرنا وزير المالية بالسبب».

وفي سياق آخر اتهم حماد وزير الاشغال عبدالعزيز الابراهيم بانه «يعطل تطوير المستشفيات بالرغم ان سمو الامير ينادي بإنشاء المستشفيات وتطويرها».

وقال: «هناك شركة محسوبة على وزير الاشغال ويعطل المشاريع لأجل ترسية المناقصات عليها، وسوف ابلغ رئيس الحكومة باسم الشركة ومالكها».

من جهتها دعت النائبة صفاء الهاشم إلى التنسيق بين وزارتي الداخلية والشؤون في ما يتعلق بتسفير العمالة الوافدة، بمحاسبة الكفيل وليس العامل البسيط بتسفيره واضراره نفسيا وماديا، مضيفة ان «تسفير العمالة لمجرد تجاوز الاشارة الحمراء امر لا يعقل كونه مرتبطا بارزاق الناس والكويت بحاجة الى تلك العمالة».

وقالت الهاشم: «انا مع التخلص من العمالة السائبة التي تهدد امن الكويت ولكن لا يأتي الامر بتسفير عمالة فاعلة ولابد من فتح ملفات الكفلاء بائعي الوهم للبسطاء كون الكفيل المسؤول وحده عن وجود العمالة فالترحيل لن يحل الازمة دون محاسبة الكفيل».

وفيما ذكر النائب هشام البغلي ان «هناك تواطؤا من قبل موظفي وزارة الكهرباء، بالتباطؤ في ايصال الكهرباء الى صالة المناسبات في منطقة الجابرية»، ردت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ذكرى الرشيدي: «نؤكد ان الوزارة انتهت من كافة الاجراءات وان الموضوع حاليا عند وزير الاشغال لتوصيل البنية التحتية للصالة».

وقالت: «هذه املاك دولة وليست ملكا شخصيا، لكن يبدو ان هناك استغلال مناصب لتعطيل افتتاح الصالة».

بدوره قال النائب فيصل الكندري ان «التعيينات التي قام بها وزير الصحة محمد الهيفي بعضها لم يوافق عليها ديوان الخدمة المدنية».

أضاف الكندري: «للاسف الوزير مازال يقوم بمثل هذه التعيينات ومستمر ايضا في الترقيات المخالفة لديوان الخدمة المدنية»، لافتا الى أن «مايفعله يقربه من منصة الاستجواب والرحيل من الحكومة.. فلايمكن القبول بتجاوزاته».

السفير البريطاني

جاء ذلك خلال احتفال السفارة الأردنية في البلاد بالأعياد الوطنية للمملكة مساء أمس الأول، بحضور وزير التربية وزير التعليم العالي د.نايف الحجرف وعدد من المسؤولين وأعضاء البعثات الدبلوماسية والمواطنين.

من جهته، قال السفير الأردني لدى الكويت محمد الكايد ان العلاقة الأردنية – الكويتية التي يرعاها سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد والملك عبدالله الثاني تعتبر ومن دون مجاملة او مزايدة مثالا على ما يجب ان تكون عليه العلاقات بين الأشقاء، مؤكدا في الوقت نفسه أن العلاقات السياسية بين البلدين وصلت الى أبعد مدى من التنسيق والتشاور.

وبين الى أن العلاقات الاقتصادية المتمثلة بالاستثمارات الكويتية هي الأولى في الاردن، وأضاف أن العلاقات الاجتماعية دليلها ابناء الجالية الأردنية في الكويت الذين يلقون الترحيب والمساعدة ليس من مسؤولين الكويتيين فقط بل من اخوانهم مواطنين، ولا يسعني الا أن أسجل بان الكويت كانت الدولة الأولى التي حولت للأردن حصتها من المساعدات الخليجية، وهذا يحسب للكويت وأميرها الحكيم الكريم وشعبها الطيب المعطاء .

من جهته، قال السفير السعودي عبدالعزيز الفايز إن السفارة السعودية جزء من منظومة الادارة الحكومية السعودية، وانها انجزت حوالي 200 الف تأشيرة عمرة هذا العام حتى الآن، مشيرا إلى أن التوسعة الكبرى للمسجد الحرام التي امر بها خادم الحرمين الشريفين تتطلب بالاضافة إلى الانفاق المالي والجهود الانشائية تنظيم أعداد المعتمرين، وأن استخراج التأشيرة من السفارة يتم في نفس اليوم.

وشدد على أن المملكة حريصة على فتح ابوابها لكل مسلم يرغب في أداء العمرة، مبينا أن موسم العمرة طويل ويمتد إلى 9 اشهر تبدا من بعد موسم الحج وحتى رمضان، لافتا على أن السفارة تتعامل مع حملات العمرة المعتمدة من وزارة الاوقاف وانه بسبب التعاون مع الأوقاف لم تواجه السفارة اي صعوبات في اصدار التأشيرات، وخصوصا أن الفترة الاخيرة صدر تنظيم يسمح لراغب العمرة بالبقاء 15 يوما في المملكة كحد اقصى لضمان إتاحة الفرصة للآخرين.

وعن وجود عقوبات على من يخالف المدة المحددة، قال الفايز: هناك تعليمات وتنظيمات تتعلق بكيفية دخول المملكة لاداء العمرة «والشخص المخالف سيطبق بحقه وبحق الحملة التي ينضم اليها العقوبات النظامية ومن يأخذ تأشيرة مرور لا يمكنه اداء العمرة او الحج لأن كل تأشيرة لها غرض محدد يعطى للحاصل عليها وهي المرور من اراضي المملكة الى الدول المجاورة لها، مضيفا: مع الاسف في السنوات الاخيرة مجموعات ممن حصلوا على تأشيرة المرور خالفوا شروط التأشيرة وهو ما ادى الى تطبيق اجراءات نظامية بحقهم كغرامة مالية ومنعه من دخول المملكة لفترة».

كيري: أمريكا

وأكد كيري خلال الحفل الخيري الذي اقامته سفارتنا في الولايات المتحدة الأمريكية لجمع تبرعات من أجل اقامة صندوق منح تابع لمركز الدراسات العربية المعاصرة لمساعدة النساء العربيات في الشرق الاوسط بجامعة جورج تاون،أكد اهمية تمكين المرأة العربية من فرص التخرج الدراسي من الولايات المتحدة وبناء علاقات صداقة وبالتالي تمكينها من الاستفادة من الخبرات والتجارب المختلفة في وطنها. وأشاد الوزير كيري الذي تلقى الجائزة الانسانية لهذا العام في كلمة القاها في الحفل بالدور الذي تلعبه مؤسسة الكويت–امريكا لصالح القضايا الانسانية مثمنا في الوقت ذاته جهود سفير دولة الكويت لدى الولايات المتحدة الشيخ سالم الصباح وحرمه في هذا الصدد. وقال ان الفكرة الرئيسية التي ميزت الحفل الخيري السنوي للسفارة الكويتية في واشنطن لهذا العام هي تعليم وتمكين النساء العربيات في العالم العربي وهي فكرة رائعة وبادرة موفقة لمساعدة النساء على وجه الخصوص وتوفير فرص تقديم منح التخرج الدراسي.

ومن جانبه قال السفير الشيخ سالم الصباح في كلمته ان «تعزيز تعليم المرأة والفتيات العربيات قضية مهمة جدا على قلوبنا وقلوب الشعب الكويت».

وأضاف ان «قيامنا بدعم ومساندة المرأة العربية في الشرق الاوسط في مجال توسعة افاق العلم والمعرفة والادراك وصولا الى تحقيق الاستقلال المادي لها هو لصالح تمكينها من مساعدة مجتمعها».

واوضح «اننا نعمل مع جامعة جورج تاون للمساعدة في تأهيل النساء العربيات الشابات من خلال التدريب ومنحهن الادوات والمهارات اللازمة وصولا الى تمكينهن من التميز بين الفروقات في العالم».

وأشاد الشيخ سالم بوزير الخارجية الامريكي جون كيري لافتا الى انه من الاشخاص الذين «يعدون الجسور وصديق دائم للكويت وانه لشرف كبير ان نمنحه تلك الجائزة الانسانية لتكريسه حياته لتعزيز السلام».

البلدية تتلف

الاجهزة الرقابية من اجل حماية المستهلك وتقديم الغذاء السليم والمطابق لكل الاشتراطات الصحية الى المستهلكين.

واكد دعم الجهود «المخلصة» لمفتشي بلدية الكويت في مختلف مواقعهم مشيرا إلى أن تلك الضبطيات التي «يحققها هؤلاء الجنود الأوفياء خير دليل على إخلاصهم وتفانيهم في عملهم ومحافظتهم الدؤوبة على صحة وسلامة كل من يقيم على أرض الكويت».

من جانبه أكد مدير فرع بلدية محافظة العاصمة المهندس فالح الشمري أن الأجهزة الرقابية مستمرة في تكثيف إجراءاتها الرقابية على المؤسسات والمخازن الغذائية العاملة من خلال تطبيق برنامج عمل رقابي شامل يستهدف التصدي للمخالفين والمتجاوزين لقوانين البلدية لاسيما ما يتعلق منها بالجانب الغذائي.

وأشار الشمري إلى أن الرقابة الغذائية ترتكز على تطبيق الإجراءات القانونية لضمان استيفاء الشروط الصحية لجميع المواد الغذائية سواء المتداولة أو المعروضة للبيع أو المخزنة إلى جانب الرقابة على العاملين في إعدادها وتحضيرها بهدف ضمان وصولها الى المستهلكين مطابقة للاشتراطات التي نصت عليها لوائح وأنظمة البلدية.

«الصحة» تشكل

وقال وكيل وزارة الصحة المساعد لشؤون الادوية والتجهيزات الطبية الدكتور عمر السيد عمر لـ«كونا» أمس ان الوزارة شكلت اللجنة برئاسته بسبب ما اثير أخيرا حول وجود دعامات مغشوشة في مستشفى مبارك.

وأضاف ان اللجنة التي تضم في عضويتها مدير منطقة حولي الصحية الدكتور خالد العبدالغني ومدير مستشفى مبارك الكبير الدكتور حسن الدوسري ورئيس قسم الأشعة وعددا من المتخصصين فيها وممثلين عن ادارة المستودعات الطبية بدأت أعمالها منذ أمس وتبين لها «مبدئيا» أن الدعامات تم توريدها من قبل المستودعات الطبية الى المستشفى في فبراير الماضي بموجب سندات تسليم وتسلم.

وأوضح الدكتور عمر ان التاريخ المدون على الدعامات يبين صلاحيتها للاستعمال حتى عام 2015 وانها لم تستخدم منذ تاريخ تسلمها لعدم وجود حالات طارئة للمستشفى مبينا أن تقرير اللجنة والتوصيات النهائية سترفع الى وزير الصحة الدكتور محمد براك الهيفي والوكيل الدكتور خالد السهلاوي فور انتهاء أعمال اللجنة.

«الإطفاء»: بدء

ليغطي مساحة تقارب عشرة آلاف متر مربع وذلك بسبب الرياح التي نقلت السنة اللهب لتصل الى المباني المجاورة للمبنى الذي ابتدأت فيه النيران.

واضافت ان عمليات التفتيش بدأت للبحث تحت الركام عن أي شعلات ولحصر الأدلة والبحث عن أسباب اندلاع الحريق على ان تقدم تقريرها متى ما انتهت من جمع الأدلة ودراستها والبت فيها.

وذكرت ان ثلاثة من رجال الاطفاء أصيبوا في وقت سابق أمس الأول جراء انقلاب آليتهم أثناء توجههم الى مكان الحادث وتم نقلهم الى المستشفى وانه لم تسجل أي اصابات خلال مكافحة الحريق متمنية السلامة للجميع.

ديوان الخدمة

14 / 6 / 2013 م وحتى منتصف ليل يوم الجمعة الموافق 28/6/2013م كما يمكن للمواطنين التواصل والاستفسار عن طريق حسابات الديوان في «التويتر والفيسبوك والإنستغرام» @csckw. وأكد البسام على ضرورة الالتزام بالمواعيد التي سوف تحدد من قبل نظام التسجيل الآلي وذلك بمراجعة مقر ديوان الخدمة المدنية خلال الفترة الصباحية أثناء الدوام الرسمي من الأحد إلى الخميس من الساعة الثامنة صباحا وحتى الواحدة والنصف ظهرا، موضحا بأنه من الضروري اصطحاب المستندات اللازمة للتسجيل لمن يحدد لهم موعد وهي أصل البطاقة المدنية وصورة عنها وأصل المؤهل الدراسي وصورة عنه.

وطالب من يتم تحديد موعد لهم لمراجعة الديوان لاستكمال إجراءات التسجيل ضرورة الإتصال على النظام الآلي للتوظيف هاتف رقم 133 للتأكد من موعد المراجعة.

«الموانئ» توقف

صحفي ان حركة الملاحة البحرية متوقفة الى حين تحسن حالة الجو مضيفا ان مدى الرؤية الافقية انخفض الى اقل من نصف ميل بحري مما يؤثر على حركة الملاحة من الميناء واليه. وذكر ان توقف الملاحة البحرية هو لدواعي الامن والسلامة مبينا انه حسب قانون المنظمة الدولية للملاحة البحرية يتوقف عمل الموانئ اذا قل مدى الرؤية عن ثلاثة اميال بحرية.

واضاف انه مع عودة الحركة الى الموانئ سيتم دخول سفينتين الى ميناء الشويخ تنتظران في منطقة الانتظار فيما تأخر خروج احدى السفن من الميناء.

سوريا: 14 قتيلاً

التي تشتهر بمحال الحلويات الدمشقية، فيما كان أصحابها يهمون بالتنظيف وإزالة آثار الحطام. ومن جهة ثانية، أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان بتنفيذ الطيران الحربي «غارة جوية على حي برزة الدمشقي»، في حين دارت اشتباكات بين الجيش الحر والقوات النظامية في منطقة الزبلطاني وأطراف ساحة العباسيين في دمشق.

خاتمي: سأمنح

إن عارف رجّح مصالح البلاد والشعب على مصلحته الشخصية، داعياً إلى التوجه بكثافة إلى صناديق الاقتراع وانتخاب روحاني الأمين العام الأسبق للمجلس الأعلى للأمن القومي، لأنه الخيار الصحيح لتحقيق مكاسب كبرى للبلاد والوصول الى أهداف الإصلاح. وعادة ما يمتنع رؤساء السلطات الثلاث في إيران، حتى بعد تركهم مناصبهم عن الحديث مباشرة عن مرشحهم المفضل، إلا أن خاتمي أمر هذه المرة كل مستشاريه ومعاونيه والعاملين معه في مجمع علماء الدين المجاهدين «روحانيون مبارز» ببذل الجهد وإقامة معسكرات انتخابية فيما تبقى من وقت قبل توقف الحملة الانتخابية والدعوة لانتخاب روحاني. وقال خاتمي إن الظروف التي تمر بها إيران حساسة وخطيرة ويجب على الإصلاحيين وكل من يهتم بمصير إيران التوجه إلى صناديق الاقتراع لانتخاب روحاني والوصول بهذه الانتخابات إلى تحقيق المطالب، وأن يعلموا أن روحاني هو الخيار المناسب لتحقيق أهدافهم.

وكان خاتمي أمر بشكل لافت المرشح الرئاسي عارف بالانسحاب لصالح روحاني وأكد في رسالة خاصة وجهها له فجر اليوم أن بقاءه في السباق لن يخدمه ولن يخدم الحركة الإصلاحية التي أجمعت على روحاني رغم وجود بعض الأصوات النافذة التي دعت الى مقاطعة الانتخابات.